القسم 1 – الشروط والأحكام العامة

1. نماذج امر الشراء

1.1 لا تعتبر جمارك دبي ("المشتري") مسؤولة عن أي اوامر الشراء ما لم تكن صادرة على النماذج المعدة لها وموقعة اصولا من قب الشخص المفوض بالتوقيع نيابة عن المشتري وتحمل رقم الأمر الرسمي الصادر عن المشتري

2. العقود

2.1 تكون عملية بيع المواد المنصوص عليها في اوامر الشراء ("البضاعة") من قبل الجهة المحددة على ظهر الصفحة وشرائها من قبل المشتري وفقا لهذه الشروط والأحكام

2.2. لا يعتبر ادخال اي تغيير او اضافة على هذه الشروط نافذا ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة مكتوبة من المشتري

2.3. تعتبر هذه الشروط سارية المفعول وتحل محل اي شروط او احكام او نصوص اخرى صادرة عن او يشير اليها البائع

3. الاقرار باستلام امر الشراء

3.1 يتم ارسال امر الشراء الكترونيا او على نسخة ورقية مطبوعة

3.2. يجب ان يكون الاقرار باستلام امر الشراء الكترونيا او على نسخة ورقية مطبوعة

3.3. يكون تاريخ التسليم وفقا لما ورد في امر الشراء وبالتالي لا بد من مراعاته

3.4. يستتبع قبول امر الشراء كنتيجة لا بد منها قبول هذه الشروط

4. عمليات التسليم والتعبئة

4.1 تنص كافة اوامر الشراء على الوثائق المطلوب تسليمها

4.2. يجب على البائع تسليم البضاعة في المكان المتفق عليه مع المشتري وفقا لأمر الشراء

4.3. تعتبر شروط التسليم الواردة في اي امر شراء هي نفس الشروط التي ورد تعريفها في مصطلحات التجارة الدولية لسنة 2000.

4.4 لا يعتبر تسليم البضاعة الى أي ناقل (الذي يعتبر وكيلا للبائع) على اساس تسليم الى المشتري

4.5. يجوز للمشتري رفض و (أ) اعادة البضاعة الى البائع الذي تكون البضاعة تحت مسؤوليته وعلى نفقته او (ب) الطلب من البائع استلام البضاعة الموردة بالزيادة عن الكمية المنصوص عليها في العقد فورا

4.6. يتحمل البائع نفقات تسليم البضاعة

4.7. اذا كان زمن التسليم منصوصا عليه في ظهر الصفحة ، يكون في هذه الحالة ملزما مما يتعين مراعاته والوفاء به دون مهاودة

4.8. يجب على البائع اشعار المشتري على الفور عن طريق الفاكس (والتاكيد على ذلك عن طريق البريد المدفوع القيمة) باي تاخير متوقع في التسليم

4.9. يجب على البائع اشعار المشتري على الفور بإرسال البضاعة الى نقطة تسليمها ومعاينتها ولا تعفي هذه المعاينة البائع من أي التزامات او شروط مضمنة لأغراض تسويق وصلاحية البضاعة. ويكون تسليم البضاعة خلال ساعات العمل العادية لدى المشتري ما لم يرد موعد آخر

4.10. لا يكون المشتري ملزما بقبول استلام البضاعة على دفعات ، وفي حال قبوله ذلك ، لا يعتبر التسليم قد تم الا بعد تسليم جميع الدفعات

9 الموافقة على التصاميم

9.1إذا كان لا بد من تصنيع الاجزاء المراد تسليمها او عرض عيناتها على المشتري طبقا لتصاميم او مخططات او رسومات البائع ، يتعين في هذه الحالة تقديمها الى المشتري للموافقة عليها وهي موافقة لا تعفي البائع من واجباته في الالتزام بالمواصفات او اي متطلبات أخرى منصوص عليها في امر الشراء او العقد

10. الادوات والتصنيع الحصري

10.1 كافة التصاميم والرسومات والمواصفات والبيانات الفنية والعينات والمقاييس والأدوات والمواد الأخرى الموردة او المعارة من قبل المشتري او مقدمة طبقا لتعليمات المشتري او سدد قيمتها المشتري (بالكامل او جزئيا) يتم التاشير عليها بعبارة "املاك دبي العالمية/الجمارك" وتستمر او تصبح مملوكة للمشتري والاحتفاظ بها في حيازة البائع بحالة جيدة وتحت مسؤوليته وارجاعها بحالة جيدة عند الطلب او انهاء العقد ولا يجوز للبائع استعمالها دون موافقة مسبقة مكتوبة من المشتري لأي غرض آخر غير توريد البضاعة الى المشتري

11. براءات الاختراع والتصاميم

11.1 يضمن البائع بعدم تعدي المبيعات او استخدام البضاعة المنصوص عليها في امر الشراء على اي براءة اختراع او تصميم او علامة تجارية او اسم تجاري او اي حق ملكية فكرية ويتعهد بتعويض المشتري عن اي مطالبات او اضرار او تكاليف تنشا عن اي تعدي فعلي او مزعوم. ولا ينطبق هذا الضمان في حالة تصنيع البضاعة وفقا لتصميم المشتري

12. التعويض

12.1 يلتزم البائع بتعويض واعفاء المشتري وأفراده ووكلائه عن ومن كافة المسؤوليات والخسائر والاضرار والتكاليف والرسوم والنفقات والقضايا والدعاوى والمطالبات والطلبات التي يتكبدها او يتكبدونها والناشئة بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن او فيما يتعلق باي اخلال باي من التزامات البائع الواردة ضمن هذه الشروط والاحكام او اي اهمال او خطا متعمد من جانب البائع فيما يتعلق بالبضاعة او موادها او اصول صنعتها او تصميمها او سلامتها او غير ذلك

12.2. يلتزم البائع على نفقته بتنفيذ أي امر او اي شيء قد يطلبه المشتري لغايات الطعن في اي قضية او دعوى او مطالبة او طلب مرفوع او مقدم ضد المشتري في شان اي عيب مزعوم او فعلي في المواد أو اصول الصنعة أو التصميم و / او سلامة البضاعة

12.3. يلتزم البائع بتعويض واعفاء المشتري عن ومن أي مسؤوليات وخسائر واضرار وتكاليف ورسوم ونفقات قد يتكبدها بسبب أي قضايا ماثلة امام القضاء او دعوى او مطالبات او طلبات تتعلق باي تعدي مزعوم او فعلي على اي براءة اختراع او تصميم او حقوق نشر او علامة تجارية او اي حق احتكار آخر ناتج عن البضاعة او استخدامها او اعادة بيعها

13. الاسعار

13.1 يجب ان يتضمن أمر الشراء اسعار البضاعة

13.2. تعتبر الأسعار المنصوص عليها في امر الشراء الخاصة بالبضاعة نهائية وثابتة ما لم يقدم المشتري اسعار أخرى مكتوبة وتشمل

13.2.1: النقل والتامين والتسليم في ميناء التسليم المحدد على ظهر الصفحة ورسوم الامتياز واتعاب الترخيص وكافة

4.11 . على البائع تعبئة البضاعة بشكل آمن داخل عبوات وضمان (أ) وجود وصف للبضاعة على الجزء الخارجي منها باللغة الانجليزية وكميتها واي ارشادات خاصة في شان المناولة والتخزين وتاريخ صلاحية المحتويات(حسب واقع الحال) و (ب) التاشير على البضاعة والوثائق ذات العلاقة وفقا لتعليمات المشتري المعقولة. واذا كانت البضاعة او عملية نقلها او تخزينها او استخدامها تشكل خطرا او تعتبر سامة ، يتعين على البائع في هذه الحالة التاشير عليها بالرموز الدولية المناسبة التي تشير الى الخطر وتقديم كافة المعلومات المتوافرة لديه الى المدى المعقول واي اخطار محتملة خطيا الى المشتري

4.12. في حالة اخفاق البائع في تسليم او تكملة البضاعة خلال الفترة الزمنية المحددة او الاخفاق في الالتزام بشروط واحكام امر الشراء او في حالة استمرار تسليم بضاعة او مواد معيبة ، يحق للمشتري الغاء امر الشراء وشروط العقد كليا او جزئيا

4.13. تبقى البضاعة تحت مسؤولية البائع الى ان يتم تسليمها فعليا وفقا لشروط واحكام العقد

4.14. إذا كان امر الشراء يتضمن أكثر من صنف واحد ، يتعين في هذه الحالة تحديد ذلك على سطر مختلف وتقديم الفاتورة تبعا لذلك

5. الضمانات

5.1. يضمن البائع ويقر بان تكون البضاعة مطابقة للمواصفات وخالية من اي عيوب او اعطال (غير العيوب او الأعطال التي تكون نتيجة لقيام المشتري باستعمال البضاعة او تشغيلها بصورة غير صحيحيه) لفترة ضمان لا تقل عن سنة واحدة (الحد الأدنى لفترة الضمان) بعد قبول المشتري تسليم البضاعة او اي فترات ضمان ممددة قد ينص عليها اي امر شراء

2.5. . مع مراعاة الضمان المبين أعلاه ، يضمن البائع بعد استلام اشعار مكتوب من المشتري بإصلاح او استبدال على الفور ، بناء على اختيار المشتري ، اي بضاعة معيبة دون اي تكلفة اضافية على المشتري وذلك وفقا لنص المادة (7)

6. السداد

6.1 يتم تقييم الفواتير بالدرهم الإماراتي بالنسبة للبضاعة الداخلة

6.2. يتم تقييم فواتير البضاعة الخارجة على اساس كل حالة على حده

6.3. يلتزم البائع بتقديم الفواتير الأصلية ولن يتم تسديد اي دفعة بموجب نسخ من الفواتير

6.4. لن يتم قبول اي تعديلات باليد على الفاتورة الأصلية

6.5 . لا تكون الفاتورة موجهة بصورة صحيحة الا اذا كانت

6.5.1 : موجهة طبقا لأمر الشراء

6.5.2 تبين امر الشراء

6.5.3 مصحوبة بالمستندات المؤيدة للمطالبة اذا كان الامر يتطلب اي ايضاح

المبالغ الأخرى المستحقة الدفع في شان البضاعة او استخدامها وكافة النفقات والضرائب والرسوم والمكوس الأخرى ، و التي

13.2.2 لا تخضع لأي تغيير لأي سبب مهما كان ويكون سعر التسليم طبقا للعقد. ويحق للمشتري بان يخصم المبالغ المستحقة له من اي مبالغ مستحقة او قد تصبح مستحقة للبائع فيما يتعلق بالعقد

13.2.3 . لا يجوز ادخال اي زيادة على السعر او قبولها الا بمقتضى نص المادة(8، 1)

13.4 لا يجوز ان يسدد المشتري اي نفقات مستحقة الدفع ما لم يتم الاتفاق عليها خطيا قبل وقوع اي تكلفة

14. التعاقد من الباطن والتنازل

14.1 لا يجوز للبائع التعاقد من الباطن او التنازل او غير ذلك التصرف في امر الشراء بالكامل او اي جزء منه او الانتفاع به دون موافقة مسبقة مكتوبة من المشتري

15. مواد التعبئة

15.1 تشكل عبوات وصناديق وبراميل و / او مواد التعبئة جزء لا يتجزأ من السعر المعلن ولا يجوز للبائع احتسابها بشكل منفصل وتعتبر غير قابلة للاسترجاع ما لم يوافق المشتري خطيا على غير ذلك

16. الملكية والمسؤولية

16.1 تنتقل ملكية البضاعة الى المشتري عند توقيع اشعار التسليم من قبل ممثل مفوض اصولا من المشتري او لدى تسديد اي دفعة على حساب سعر الشراء ، ايهما يقع اولا. ومع ذلك تظل البضاعة تحت مسؤولية البائع (ويشمل ذلك دونما حصر مسؤولية التكلفة او الاضرار او التلف اثناء النقل) وذلك الى ان يتم تسليمها بالكامل في نقطة التسليم. وعلى الرغم من ذلك ، فإذا رفض المشتري اي بضاعة ، تظل او تؤول في هذه الحالة ملكيتها او مسؤوليتها الى البائع. ويتعين على البائع التامين على البضاعة تامينا شاملا لدى احدى شركات التامين وفق الشروط التي تكون مقبولة بالنسبة للمشتري على اساس قيمة الاستبدال (لتشمل التكاليف الإضافية المشار اليها في الماد (12) (أ) أعلاه) الى ان يزول الخطر والاحتفاظ بهذا التامين واي عائدات منه وحقوقه تجاه اي ناقل للبضاعة على اساس امانة لديه لصالح المشتري الى ان يفي بكافة التزاماته امام المشتري في شان البضاعة. ويلتزم البائع بإدخال فقرة ضمن وثائق التامين المستصدرة تتعلق بفائدة المشتري فيها وابراز وثيقة او وثائق التامين المعنية او ايصالات اقساط التامين متى ما طلب المشتري ذلك. شرط ضمان حسن التنفيذيلتزم البائع بتقديم ضمان حسن تنفيذ خلال 5 ايام من استلام امر الشراء يمثل 10% من اجمالي قيمة امر الشراء اذا كانت تبلغ 100.000 درهم وما فوق او كانت فترة التوريد أكثر من 15 يوما على ان يكون هذا الضمان ساري المفعول طوال فترة التوريد زائد 90 يوما

6.5.4 . في حالة التسليم الجزئي والسداد الجزئي ، يجب توضيح تفاصيل الشروط او ارفاقها بأمر الشراء او الاتفاق عليها خطيا بين الطرفين

6.6. يجب ان يكون مبلغ الفاتورة مطابقا للمبلغ الوارد في امر الشراء ما لم يكن متفقا عليه بمقتضى المادة (4، 5، 6)

6.7. يجب على البائع ضمان بأن يرفق مع كل فاتورة مقدمة كافة الوثائق المتعلقة بتسليم البضاعة وقبول المشتري.يجب تقديم الفاتورة على الفور في يوم التسليم او كحد اقصى خلال يوم عمل واحد. ويؤدي أي اخفاق او اختلاف في امر الشراء او الفاتورة الى تاخير انجاز الدفعات

6.8. يلتزم المشتري بأن يسدد الى البائع مستحقاته خلال 60 يوما من التاريخ الذي يتم فيه استلام الفاتورة واعتمادها من قبل الادارة المالية

7. . الملكية والجودة والرفض

7.1 يلتزم البائع باعتباره المالك المنتفع ببيع البضاعة على اساس انتقال ملكيتها الى المشتري باعتبارها ملكية قانونية مطلقة خالية من أي رهن وحق امتياز واي التزامات اخرى أيا كان نوعها. ويتعهد البائع ويضمن (أ) أحقيته في بيع البضاعة وامتلاكها ملكية مطلقة وانتقال هذه الملكية الى المشتري خالية من أي رهن او حق امتياز او التزامات اخرى ، (ب) استمتاع المشتري بالحيازة الهادئة للبضاعة (ج) حصوله على او تزويد المشتري بكافة التراخيص والمخالصات والموافقات والتفويضات الضرورية لشراء البضاعة من قبل المشتري لغايات تسليمها في نقطة التسليم المقررة لها واستخدامها لكافة الاغراض التي يكون البائع او من المفترض ان يكون الى المدى المعقول على علم بانها مطلوبة من قبل المشتري

7.2 . يتعين على البائع ضمان انسجام البضاعة التام مع اي وكافة الاقرارات والأوصاف والاعلانات والكتيبات والرسومات والمواصفات والعينات التي ابداها او قدمها البائع وانها صالحة من كل جانب للغرض الذي ابداه المشتري صراحة او ضمنا والذي من اجله طلب البضاعة وملائمتها من حيث المظهر والتجهيز ومطابقتها لأي معايير وطنية او عالمية معمول بها وبالمستوى الذي يضاهي أي توريدات سابقة معتمدة من المشتري. وفي حالة عدم التزام البضاعة بهذه الشروط او تبين انها معيبة بأي شكل من الأشكال ، يوافق البائع على ان ذلك يعتبر سببا كافيا لإنهاء العقد بمقتضى نص المادة (110) من قانون المعاملات التجارية لدولة الامارات العربية المتحدة

7.3. إذ تثبت عند التسليم او خلال الحد الأدنى المقرر لفترة الضمان او فترة ضمان البضاعة المنصوص عليها كتابة في امر الشراء بأن البضاعة معيبة او خلاف ذلك غير مطابقة للعقد ، يجوز للمشتري في هذه الحالة وفق ما يراه ومن دون الاخلال بحقوقه الاخرى: (أ) رفض او الاعراض عن قبول البضاعة المعنية سواء بإنهاء العقد او من دون انهائه والطلب من البائع تبديلها ورد أي مبالغ مسددة اصلا من اجلها ، او (ب) يطلب من البائع اصلاحها او تعويض المشتري عن تكلفة الاصلاحات بالكامل التي نفذها او اجراها أي طرف ثالث وفق تقديره. ويجوز للمشتري اذا رغب في ذلك (1) الطلب من البائع على الفور باستلام أي من هذه البضاعة ، (2) القيام بنفسه بإرجاع أي من هذه البضاعة الى البائع على ان يكون هذا الاستلام او الارجاع على مسؤولية ونفقة البائع

8. . تعديلات امر الشراء

8.1 إذا تبين ضرورة اجراء أي تعديل على امر الشراء الأصلي ، فإنه لا يجوز اجراء ذلك إلا بموجب امر تعديل مكتوب

8.2. اذا زاد او نقص السعر المتفق عليه نتيجة لأي تعديل ، يلتزم البائع في هذه الحالة بإشعار المشتري بأي تغيير خلال 14 يوما من استلام امر التعديل المكتوب

8.3. يلتزم المشتري بإصدار امر شراء معدل على اساس ان يحل محل اوامر الشراء السابقة محل التنفيذ

17. الانهاء

17.1 يجوز للمشتري الغاء امر الشراء في أي وقت بموجب توجيه اشعار مكتوب الى البائع. ويتم تسديد سعر عادل ومعقول عن كافة الأعمال الجارية وقت الانهاء على أن يقوم باستلامه المشتري لاحقا. ولا يكون المشتري مسؤولا عن أي خسارة تلحق بالبائع بما في ذلك الخسارة التبعية

17.2. يعتبر البائع مقصرا ومتنصلا عن العقد اذا

17.2.1: ارتكب البائع مخالفة جوهرية لذلك العقد او أي عقد آخر مع المشتري ، أو

17.2.2 خضع البائع او أي من اصوله لتصفية او ولاية او اجراءات اعسار او ترتيبات مع الدائنين بصورة عامة

17.3. في حال سريان نص المادتين أعلاه ، يجوز للمشتري في أي وقت ووفق تقديره ومن دون الاخلال بحقوقه الأخرى وبموجب اشعار مكتوب الى البائع

17.3.1: تعليق أي عمليات تسليم يتعين تنفيذها او انهاء او الغاء او فسخ العقد المعني وأي عقد آخر مع البائع

17.3.2. يصبح له الحق في ان يسترد من البائع أي مبالغ سبق وان سددها الى البائع في شان تسليم البضاعة التي جرى تعليقها او لم يتم تسليمها

17.3.3. الاعلان عن أي مديونية مترصدة في ذمة البائع لصالح المشتري متى ما اصبحت مستحقة وواجبة السداد على الفور على أي حساب آخر واجراء مقاصة لأي مديونية مترصدة في ذمة المشتري لصالح البائع مقابل أي مديونية مترصدة في ذمة البائع لصالح المشتري ، وفي كل حالة على أي حساب مهما كان

17.3.4. الغرامات

17.3.5 اذا اخفق البائع في التوريد خلال الفترة الزمنية المتفق عليها ، يحق لجمارك دبي اتخاذ كافة او أي من الآتي

17.3.6: فرض غرامة تاخير قدرها 2% من قيمة المواد المتاخرة عن كل اسبوع تاخير بحد اقصى 10% من قيمة المواد المذكورة

17.3.7. اذا استمر البائع في التاخير بالقدر الذي تصل فيه الغرامة الى حدها الأقصى ، يحق لجمارك دبي اتخاذ الآتي

17.3.8: شراء المواد من السوق على نفقة البائع واحتساب الفرق عليه زائد 10% كمصروفات ادارية

17.3.9. مصادرة ضمان حسن التنفيذ كليا او جزئيا

18. القوة القاهرةاذا تعذر للمشتري استلام اي بضاعة لأي سبب خارج عن إرادته المعقولة ، يحق له في هذه الحالة دون ادنى مسؤولية الغاء او تاخير امر الشراء كليا او جزئيا

19. القانونتخضع هذه الشروط وكافة اسعار المناقصات وحالات القبول ويتم تفسيرها طبقا لأحكام القوانين والمحاكم المعمول بها في امارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة.